

غياب القحطاني عن لائحة المتهمين بقضية خاشقجي يجرح الرياض



قالت صحيفة "وول ستريت جورنال" إن غياب اسم سعود القحطاني، مستشار محمد بن سلمان، عن لائحة المتهمين بقتل الصحفي جمال خاشقجي بات يمثل حرجاً للسعودية، رغم الضغوط الأمريكية لضمّه إلى لائحة المتهمين الأحد عشر.

وتابعت الصحيفة الأمريكية: "لقد بات غياب القحطاني عن لائحة المتهمين يشكل مأزقاً دبلوماسياً للسعودية التي تحاول وضع حد لتداعيات اغتيال خاشقجي على يد عملاء حكوميين (فريق اغتيال مقرب من ولي العهد السعودي) بمبنى قنصلية بلاده في إسطنبول بالثاني من أكتوبر العام الماضي".

وبدأت المحاكمات في قضية خاشقجي يناير الماضي، وقال المسؤولون السعوديون إن جلسات المحكمة تهدف إلى إظهار قدرة السعودية على إغلاق هذا الملف، في حين تقول مصادر إن وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، واصل الضغط على الرياض لتقديم القحطاني للمحاكمة.

وكان القحطاني يمثل اليد اليمنى لولي العهد السعودي، وكان له تأثير واسع على الشؤون الداخلية

والخارجية، وعقب مقتل خاشقجي استُبعد من مناصبه. ووفقاً لمسؤولين سعوديين تحدثوا للصحيفة، فإن المحاكمة تم ترتيبها لتدين المتهمين بهدف تخفيف ضغوط إدارة ترامب والكونجرس ومجتمع الأعمال في الغرب على السعودية.

وينسب التقرير إلى أحد كبار العائلة السعودية الحاكمة قوله إن "الزمن كفيل بالشفاء" وإن الاستثمار الغربي سيعود بمجرد تحقيق العدالة وقطع بعض الرؤوس، على حد تعبيره.

المسؤولون الأمريكيون واصلوا ضغوطهم على السعودية من أجل تسريع وتيرة المحاكمات، حيث لم تُعقد سوى خمس جلسات فقط خلال ستة أشهر، وهي جلسات أُحيطت بسرية تامة، حيث لم يُسمح إلا لعدد قليل من المراقبين بالحضور.

وقال مسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية للصحيفة، إن المدعي العام السعودي اتخذ عديداً من الخطوات في طريق المساءلة بقضية مقتل خاشقجي، لكن لا يزال هناك كثير مما ينبغي عمله، داعياً إلى أن تكون العملية القضائية نزيهة وشفافة ودون تأخير.

من جهته، قال مسؤول سعودي إن قيادة المملكة "تؤكد باستمرار أن المسؤولين عن هذه الجريمة البشعة التي انتهكت كلاً من قوانيننا وقيمنا سوف يُحاسَبون وستتم معاقبتهم، والسلطة القضائية للمملكة مستقلة، ونحن على ثقة بأن العدالة ستتحقق".

وفي وقت سابق من هذا العام، وضع ابن سلمان، القحطاني قيد الإقامة الجبرية، وقال المسؤولون السعوديون إنه ممنوع أيضاً من دخول البلاط الملكي أو تقديم المشورة الرسمية. لكن القحطاني لا يزال مستشاراً للأمير محمد ورائ الكوالمس ولن يواجه عقوبة خطيرة تتجاوز تقييد الحركة، ولقد رفض القحطاني الرد على طلبات الصحيفة للتعليق.

إلى الآن من غير الواضح ما هو الدليل الذي قدّمه المدعون السعوديون في المحكمة ضد القحطاني، حيث سبق أن تحدّثَ مطلعون على الأمور بالسعودية للصحيفة بأنه كان متورطاً بشكل وثيق في عملية اغتيال خاشقجي، وهو من أعطى الأوامر للواء أحمد عسيري نائب رئيس الاستخبارات السعودي بتجميع الفريق المكلف الاغتيال، وبناء على هذه المعلومات أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية وضعه على لائحة العقوبات.

وكان تقرير سابق لوكالة المخابرات الأمريكية قد خلص إلى أن ابن سلمان ربما يكون متورطاً في عملية

الاغتيال، ورغم ذلك أصر الرئيس دونالد ترامب على أن ولي العهد ربما لم يكن على علم بالحادثة.